سُورَةُ طَهَ

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾ [طه: ١٢]

القراءات: قرأ نافع «إِنِّيَ أَنَا»، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر «أَنِّي أَنا»، وقرأ الباقون «إِنِي~ أنا».

التوجيه: قال ابن جرير: واختلفت القراء في قراءة قوله تعالى «إني أنا ربك» فقرئ «نودي يا موسى أني» بفتح الألف من «إني» فأنّ على قراءتهم في موضع رفع بقوله «نودي» فإنّ معناه كان عندهم: «نودي» بهذا القول، وقرئ «نودي يا موسى إني» بكسر الألف، على الابتداء، وأنّ معنى ذلك: قيل يا موسى إني، والكسر أولى القراءتين عندنا بالصواب، وذلك أنّ النداء قد حال بينه وبين العمل في أنّ، قوله «يا موسى»، وحظ قوله «نودي» أن يعمل في أن لو كانت قبل قوله «يا موسى»، وذلك أن يقال نودي أن يا موسى إني أنا ربك، ولاحظّ لها في إنّ التي بعد موسى.

وقال الزمخشري: قرئ «أنّي» بالفتح أي نودي: بأنّي، وقرئ «إنّي» بالكسر، أي: نودي فقيل يا موسى إني، أو لأنّ النداء ضربٌ من القول فعومل معاملته.

قلتُ: هما قراءتان متواترتان، فلا وجه لتصويب إحداهما دون الأخرى، ولا يشترط مجيء القراءة بالأوجه الأفصح، ولكن يكفي مجيئها بوجهٍ فصيح متواتر السند، وأمّا قراءة «إنِّيْ» بسكون الياء، فعلى الأصل في ياء الإضافة، فهي مبنية على السكون، وأمّا قراءة «إِنِّيَ» بفتح الياء فعلى التخفيف لثقل سكون الياء.

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [طه: ١٢]

القراءات: قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف العاشر «طوى» بتنوين الواو مصروفًا، وقرأ الباقون بعدم التنوين.

المعنى: قال ابن عاشور: اختلف في طوى، فقيل اسم لذلك المكان، وقيل هو اسم مصدر مثل هُدىً وصف بالمصدر بمعنى اسم المفعول أي طواه موسى بالسير في تلك الليلة، كأنه قيل له: إنك بالواد المقدس الذي طويته سيرًا، فيكون المعني تعيين أنه هو ذلك الواد، وأحسن منه على هذا الوجه أن يقال: هو أمر لموسى بأن يطوي الوادي ويصعد إلى أعلاه لتلقي الوحي، وقد قيل إنّ موسى صعد أعلى الوادي، وقيل: هو بمعنى المقدس تقديسين لأنّ الطي هو جعل الثوب على شقيه، ويجئ على هذا الوجه أن تكون التثنيه كناية عن التكرير والتضعيف مثل قوله تعالى ﴿ثُمَّ ٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ كَرَّتَيۡنِ﴾ [الملك: ٤]، فالمعنى مقدس تقديسًا شديدًا، فاسم المصدر مفعول مطلق مبين للعدد، أي المقدس تقديسًا مضاعفًا والظاهر عندي: أنّ «طوىً» اسم لصنف من الأودية يكون ضيقًا بمنزلة الثوب المطوي أو غائرًا كالبئر المطوية، والبئر تسمى طويًا وسُمي وادٍ بظاهر مكة (ذا طوى) بتثليث الطاء (أي فتحها وضمها وكسرها) وهو مكان يُسن للحاج أو المعتمر القادم إلى مكة أن يغتسل عنده.

التوجيه: قال الرازي: قرئ «طوى» بالضم والكسر منصرفًا وغير منصرف فمن نونه فهو اسم الوادي ومن لم ينونه ترك صرفه لأنه معدول عن طاوٍ فهو مثل عمر المعدول عن عامر ويجوز أن يكون اسمًا للبقعة. **وقال الألوسي:** قرئت «طوى» بغير تنوين، وهو علم لذلك الوادي فيكون بدلًا أو عطف بيان، ومن نون فعلى تأويل المكان ومن لم ينونه فعلى تأويل البقعة فهو ممنوع من الصرف للعَلَمية والتأنيث، وقيل ممنوع من الصرف للعَلَمية وللعدل (أي مثل عمر المعدول من عامر)، وقيل للعَلَمية والعجمة.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَأَنَا ٱخۡتَرۡتُكَ فَٱسۡتَمِعۡ لِمَا يُوحَىٰٓ﴾ [طه: ١٣]

القراءات: قرأ حمزة «وأنّا» بفتح الهمزة وتشديد النون على أنها «أنّ» المشددة وهي المؤكدة وقرأ: «اخترناك» بنون بعد الراء مفتوحة وبعدها ألف ضمير المتكلم المعظم نفسه،

وقرأ الباقون «وأنا» بفتح الهمزة وتخفيف النون على أنها ضمير منفصل «اخْتَرْتُك» بتاء مضمومة من غير ألف.

التوجيه: قال القرطبي: قرئ «وأنا اخترتك»، «وأنّا اخترناك»، والمعنى واحد، إلاّ أنّ «وأنا اخترتك» بالتاء ها هنا أولى لجهتين أ- أنها أشبه بالخط ب- أنها أولى بنسق الكلام، لقوله تعالى ﴿يَٰمُوسَىٰٓ ۝١١ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخۡلَعۡ نَعۡلَيۡكَ﴾ [طه: ١١- ١٢].

قلتُ: هما قراءتان متواترتان، وقراءة النون تفيد عظيم المهمة التي اختار اللهُ موسى لها، كما تفيد عظيم منّته عليه سبحانه، وقراءة التاء تفيد تعيين الفاعل، وأنّ الله وحده هو الذي يختار للرسالة، لا أحدٌ سواه، ولا يُوصل إلى ذلك باجتهادٍ كما زعم البعض.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ٱشۡدُدۡ بِهِۦٓ أَزۡرِي ۝٣١ وَأَشۡرِكۡهُ فِيٓ أَمۡرِي﴾ [طه: ٣١ - ٣٢]

القراءات: قرأ ابن عامر وابن وردان بخلف عنه «أشدد» بهمزة قطع مفتوحة وصلًا وبدءًا، وقرأ الباقون «اشدد» بهمزة وصل وهو الوجه الثاني لابن وردان وقرأ ابن عامر «وأُشرِكْه» بضم الهمزة.

التوجيه: قال ابن عاشور: قرئ: «اُشدد»، «أَشْرِكه» بصيغة الأمر في الفعلين، وهما كذلك بيان لجملة «اجعل لي وزيرًا»، سأل الله أن يجعله معينًا له في أعماله، وسأله أن يأذن له بأن يكون شريكًا لموسى في أمره، أي أمر رسالته، وقرئ «أشدد» بفتح الهمزة المقطوعة (أي همزة القطع)، و «أشركه» بضم الهمزة، فالفعلان إذن مجزومان في جواب الدعاء كما جزم «يفقهوا قولي».

وقال ابن جرير: قرئ «أشدد به أزري» بفتح الألف من أشدد، (وأشركه في أمري) بضم الألف من أشركه بمعنى الخبر من موسى عن نفسه أنه يفعل ذلك لا على وجه الدعاء وإذا قرئ ذلك كذلك جزم أشدد وأشرك على الجزاء أو جواب الدعاء، وذلك قراءة لا أرى القراءة بها وإن كان لها وجه مفهوم؛ لخلافها قراءة الحجة التي لا يجوز خلافها.

قلتُ: هي قراءة متواترة ولها وجه مفهومٌ، فكيف يقال لا نرى القراءة بها؟!!!.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَعَدُوٌّ لَّهُۥ ۚ وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّى وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ [طٰهٰ: ٣٩]

القراءات: قرأ أبو جعفر «ولتصنع» بسكون اللام وجزم العين على أن اللام للأمر والفعل مجزوم بها ويجب إدغام العين في العين، وقرأ الباقون بكسر اللام ونصب العين على أن اللام لام كي.

التوجيه: قال ابن عاشور: قرئ بكسر اللام على أنها لام كي (أي بمعنى كي)، وينصب فعل «تصنع»، وقرئ بسكون اللام على أنها لام الأمر ويجزم الفعل على أنه أمر تكويني، أي: وقلنا: لتصنع.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا﴾ [طٰهٰ: ٥٣]

القراءات: قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو و ابن عامر و أبو جعفر ويعقوب «مهادًا» بكسر الميم وفتح الهاء وإثبات ألف بعدها، وقرأ الباقون «مهدًا» بفتح الميم وإسكان الهاء وحذف الألف.

المعنى: قال القرطبي: معنى و«مِهادًا» أي: فِراشًا وقرارًا تستقرون عليها.

التوجيه: قال الرازي: قال أبو عبيدة: المهد هو اسم الفعل، **وقال غيره:** المهد الاسم، والمهاد الجمع كالفرش والفراش وأجاب أبو عبيدة بأنّ الفراش اسم والفرش فعل، وقال المفضل: هما مصدران لمهد إذا وطّأ له فراشًا يقال مَهَدَ مَهدًا ومِهادًا، وفرش فرشًا وفراشًا.

وقال القرطبي: قال المهدوي: قرئ «مهدًا» على أنه مصدر كالفَرْش أي مَهَد لكم الأرض مَهْدًا ويجوز أن يكون على تقدير حذف المضاف، أي ذات مهد، وقرئ «مهادًا»، فيجوز أن يكون مفردًا كالفراش، ويجوز أن يكون جمع «مهد» استعمل استعمال الأسماء فكسِّر (أي جمع تكسير)، **وقال الألوسي: وقال أبو عبيد:** المهاد اسم والمهد مصدر، **وقال**

بعضهم: هو جمع مهد ككعب وكعاب، والمشهور في جمعه مهود، والمعنى على الجمع جعل كل موضع منها مهدًا لكل واحدٍ منكم.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: ٥٨]

القراءات: قرأ أبو جعفر «لا نخلفه» بإسكان الفاء ويلزم منه حذف الصلة، وقرأ الباقون برفع الفاء مع صلة هاء الضمير، وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة ويعقوب وخلف العاشر «سوى» بضم السين، وقرأ الباقون بكسر السين.

المعنى: قال القرطبي: قال سيبويه: يقال «سوى» و «سُوىً»، أي عدل يعني مكانًا عدلًا بين المكانيين فيه النَّصفة، وأصله من قولك: جلس في سَواء الدار بالمدّ أي في وسطها، ووسط كل شيء أعدله. **وقال الرازي:** ذكروا في معنى «سوى» وجوهًا:

(أ) **قال أبو علي:** مكانًا تستوي مسافته على الفريقين وهو المراد من قول مجاهد: قال قتادة: منصفًا بيننا.

(ب) **قال ابن زيد:** أي مستويًا لا يحجب العين ما فيه من والارتفاع والانخفاض؛ فسوى على التقدير **الأول-** صفة المسافة، وعلى هذا التقدير صفة المكان، والمقصود أنهم طلبوا موضعًا مستويًا لا يكون فيه ارتفاع ولا انخفاض حتى يشاهد كلُّ الحاضرين كلَّ ما يجري.

(جـ) مكانًا يستوي حالنا في الرضاء به.

(د) **قال الكلبي:** مكانًا سوى هذا المكان الذي نحن فيه الآن.

التوجيه: قال ابن جرير: الكسر والضم في السين من «سوى» مشهورتان في العرب، وقد قرأت بكل واحدةٍ منها علماء من القرأة مع اتفاق معنيهما، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب، وللعرب في ذلك إذا كان بمعنى العدل والنصف لغة هي أشهر من الكسر والضم وهو الفتح «سَوى». **وقال ابن عاشور:** قرئ «لا نخلفه» برفع الفعل (بضم

الفاء) صفة لـ «موعدًا» باعتبار معناه المصدري -أي كأنه قال موعدًا غير مخلوف- وقرئ بجزم الفاء من «نخلفه» على أنّ «لا» ناهية والنهي تحذير من إخلافه.

قلتُ: قراءة النهي تفيد أنّ فرعون الطاغية قد هدد من معه من ملأ وأتباع وخوّفهم من التخلف عن ذلك اليوم، وكذا خوّف موسى وهددّ بسحرته، كأنه يقول له: هم لقوة سحرهم أهلٌ لأن يهرب المرء من مجابهتهم، فإن كان معك ربك كما تقول فلا تخلف هذا الموعد، فتبًا له من داهية!!

فائدة: قال الزمخشري: قوله «موعدكم يوم الزينة» جواب قوله «اجعل بيننا مكانًا سويً»، والسؤال واقع عن المكان لا عن الزمان؟ والجواب أنّ هذا الجواب مطابق معنىً وإن لم يطابق لفظًا لأنهم لا بد لهم من أن يجتمعوا يوم الزينة في مكانٍ بعينه مشتهر باجتماعهم فيه في ذلك اليوم، فبذكر الزمان علم المكان.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾ [طه: ٦١]

القراءات: قرأ حفص وحمزة والكسائي ورويس وخلف العاشر «فيسحتكم» بضم الياء وكسر الحاء، وقرأ الباقون بفتح الياء والحاء.

التوجيه: قال الرازي: قرئ برفع الياء «يُسحتكم» من الإسحات، وقرئ بفتح الياء من السحت، والإسحات لغة أهل نجد وبني تميم، والسحت لغة أهل الحجاز، فكأنه تعالى قال: من افترى على الله كَذِبًا حصل له أمران:

(أ) عذاب الاستئصال في الدنيا أو العذاب الشديد في الآخرة، وهو المراد من قوله ﴿فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾.

(ب) الخيبة والحرمان عن المقصود، وهو قوله ﴿وَقَدْ خَابَ مَنِ ٱفْتَرَىٰ﴾.

وقال ابن جرير: والقول في ذلك عندنا أنهما قراءتان مشهورتان، ولغتان معروفتان بمعنىً واحد، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب الصواب، غير أنّ الفتح أعجب إليّ لأنها لغة أهل العالية، وهي أفصح، والأخرى وهي الضم في نجد.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ [طه: ٦٣]

القراءات: قرأ حفص «إن» بتخفيف النون «هذان» بالألف بعدها نون خفيفة على أنّ «إن» مخففة من الثقيلة مهملة. قرأ ابن كثير «إن» بتخفيف النون و «هذان» بتشديد النون، وقرأ أبو عمرو «إن» بتشديد النون «وهذين» بالياء على أنّ «إن» هي المؤكدة العاملة وهذين اسمها وقرأ الباقون «إن» بتشديد النون و «هذان» بالألف على أنَّ «إنَّ» هي الناصبة.

التوجيه: اعلم أنّ أبا عمرو وعيسى ردّا قراءة «إنّ هذان» بما رُوي عن عروة أنه سأل عائشة عنها، فقالت: يا ابن أخي في هذا خطأ من الكاتب وبما رُوي عن عثمان من قوله- لمّا نظر في المصحف- أرى فيه لحنًا وستقيمه العرب بألسنتها، **قال الرازي:** والطعن في هذه القراءة المشهورة قبيحٌ لوجوه:

(أ) أنّه لمّا كان نقل هذه القراءة في الشهرة كنقل جميع القراء، فلو حكمنا ببطلانها جاز مثله في جميع القرءان، وذلك يفضي إلى القدح في التواتر وإلى القدح في كل القرءان وأنه باطل، وإذا ثبت ذلك امتنع صيرورته معارضًا بخبر الواحد المنقول عن بعض الصحابة. **قلتُ:** هذا إذا صح ما نقل عن عثمان أصلًا، أو ما نقل عن عائشة.

(ب) أنَّ المسلمين أجمعوا على أنّ ما بين الدفتين كلام الله تعالى، وكلامه تعالى لا يجوز أن يكون لحنًا وغلطًا، فثبت فساد ما نقل أن فيه لحنًا وغلطًا.

(جـ) **قال ابن الأنباري:** إنّ الصحابة هم الأئمة والقدوة، فلو وجدوا في المصحف لحنًا لما فوضوا إصلاحه إلى غيرهم من بعدهم مع تحذيرهم من الابتداع وترغيبهم في

الاتباع، حتى **قال بعضهم**: اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم، فوجب تصحيح القراءة المشهورة.

قال الرازي: واختلف النحويون في وجه هذه القراءة، وذكروا وجوهًا:

(أ) وهو الأقوى: أنّ هذه لغة لبعض العرب، **وقال بعضهم**: هي لغة بلحارث بن كعب، ونسبها الزجاج إلى كنانة، ونسبها قطرب إلى بلحارث بن كعب ومراد وخثعم وبعض بني عذرة، ونسبها ابن جني إلى بعض بني ربيعة أيضًا، وأنشد الفراء على هذه:

فأطرقَ إطراقَ الشجاعِ ولوْ يرى مَساغًا لناباه الشجَاع لصمَّمَا

وقال الفراء: وحكى بعض بني أسد أنه قال: هذا خط يدا أخي أعرفه، وقال: قطرب هؤلاء يقولون: رأيت رجلان واشتريت ثوبان، ثمَّ قال الفراء: وهذا وإن كان قليلًا، أقيس لأنّ ما قبل حرف التثنية مفتوح، فينبغي أن يكون ما بعده ألفا، ولو كان ياءً ينبغي أن تنقلب ألفًا لانفتاح ما قبلها، **وقال قطرب**: إنهّم يفعلون ذلك فرارًا من الألف التي هي أخف حروف المدّ، هذا أقوى الوجوه في هذه الآيه، **قال الرازي**: ويمكن أن يقال أيضًا الألف في «هذان» من جوهر الكلمة، والحرف الذي يكون من جوهر الكلمة لا يجوز تغييره بسبب التثنية والجمع لأنّ ما بالذات لا يزول بالعرض، فهذا الدليل يقتضي عدم جواز أن يقال «إنّ هذين»، فلما جوزناه، فلا أقل من أن يجوز معه أن يقال: إنّ هذان.

(ب) حكى الزجاج عن قدماء النحويين أنّ الهاء هاهنا مضمرة، والتقدير: إنّه هذان الساحران، وهذه الهاء كناية عن الأمر والشأن.

(جـ) **قال الفراء**: «هذا» أصله «ذا»، زيدت الهاء لأنّ «ذا» كلمة منقوصة فكملت بالهاء عند التنبيه، وزيدت ألفًا للتثنية فصارت «هذا إن»، فاجتمع ساكنان من جنس واحد فاحتيج إلى حذف واحد، ولا يمكن حذف ألف الأصل لأنّ أصل الكلمة منقوصة، فلا تجعل أنقص، فحذف ألف التثنية لأنّ النون يدل عليه، فلا جرم

لم تعمل «إنّ» عملها لأنّ عملها في ألف التثنية -يعني وقد حذفت- وقال غيره: الألف الباقي، إمّا ألف الأصل، وإمّا ألف التثنية، فلاشك أنّهم أنابوها مناب ألف الأصل، وعوض الأصل أصل لا محالة، فهذا الألف أصل، فلا يجوز حذفه.

(د) أنّ كلمة «إنّ» ضعيفة في العمل لأنها تعمل بسبب مشابهة الفعل فوجب كونها ضعيفة في العمل، وإذا ضعفت جاز بقاء المبتدأ على إعرابه الأصلي وهو الرفع وهذا القول له مقدمات:

١- أنها تشبه الفعل لفظًا ومعنىً، أما اللفظ فلأنها تركبت من ثلاثة أحرف [أي: إ- نْ- نَ] وانفتح آخرها ولزمت الأسماء كالأفعال، وأمّا المعنى، فلأنها تفيد حصول معنىً في الاسم وهو تأكيد موصوفيته بالخبر كما أنك إذا قلت: قام زيد، فقولك: «قام» أفاد حصول معنىً في الاسم.

٢- أنها لما أشبهت الأفعال وجب أن تشبهها في العمل، فذلك ظاهر.

٣- أنها لم تنصب الاسم وترفع الخبر، فتقريره أن يقال: إنها لماصارت عاملة، فإمّا أن ترفع المبتدأ والخبر معًا، وهذا باطل لأنهما كانا قبل دخول «إن» عليهما مرفوعين، فلو بقيا كذلك بعد دخولها عليهما لما ظهر لها أثر ألبته، ولأنها أعطيت عمل الفعل، والفعل لا يرفع الاسمين، وإمّا أن تنصبهما معًا، وهذا أيضا باطل لأنّ هذا مخالف أيضًا لعمل الفعل لأنّ الفعل لا ينصب شيئًا مع خلوه عمّا يرفعه. وإما أن ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وهذا أيضًا باطل لأنه يؤدي إلى التسوية بين الأصل والفرع، فإنّ الفعل يكون عمله في الفاعل أولًا بالرفع وفي المفعول بالنصب، فلو جعل النصب هاهنا كذلك لحصلت التسوية بين الأصل والفرع، وإمّا أن تنصب المبتدأ وترفع الخبر، وهو المتعين، وهذا مما ينبه على أنّ هذه الحروف دخيلة في العمل وليست أصلية، لأن تقديم المنصوب على المرفوع في باب العمل عدولٌ عَن الأصل، فذلك يدل على أنّ العمل بهذه الحروف ليس بثابت بطريق الأصالة، بل بطريق العارض.

٤- لما ثبت أنّ تأثيرها في نصب الاسم بسبب هذه المشابهة وجب جواز الرفع أيضًا وذلك لأنّ كون الاسم مبتدأ يقتضي الرفع، ودخول «إن» على المبتدأ لا يزيل عنه وصف كونه مبتدأ لأنه يفيد تأكيد ما كان لازوال ما كان، إذا ثبت هذا فنقول: وصف كونه مبتدأ يقتضي الرفع، وحرف «إنّ» يقتضي النصب، ولكن المقتضى الأول أولى بالاقتضاء من وجهين:

أولًا- أَنَّ وصف كونه مبتدأ صفة أصلية للمبتدأ ودخول «إن» عليه صفة عرضية، والأصل راجح على العارض.

ثانيًا- أنّ اقتضاء وصف المبتدأ للرفع أصلي، واقتضاء حرف «إن» للنصب صفة عارضة بسبب مشابهتها للفعل، فيكون الأول أولى، فثبت بمجموع ما قررنا أنّ الرفع أولى من النصب فإن لم تحصل الأولوية، فلا أقل من أصل الجواز، ولهذا السبب إذا جئت بخبر «إنّ» ثمّ عطفت على الاسم اسمًا آخر جاز فيه الرفع والنصب معًا.

الوجه **الخامس-** أن يقال «إنّ» ها هنا بمعنى نعم، والهاء للسكت، فصار كأنه قال: نعم هذان لساحران.

وقال ابن جرير: وحدثت عن أبي عبيدة معمر بن المثنى قال: وزعم أبو الخطاب أنه سمع قومًا من بني كنانة وغيرهم يرفعون الاثنين في موضع الجر والنصب قال: وقال بشر بن هلال: «إنّ» بمعنى الابتداء والإيجاب ألا ترى أنها تعمل فيما يليها ولا تعمل فيما بعد الذي بعدها فترفع الخبر ولا تنصبه كما نصبت الاسم، فكان مجاز «إن هذان لساحران» مجاز كلامين مخرجه أنّه: إي نعم ثم قلت هذان ساحران ألا ترى أنهم يرفعون المشترك كقول ضابئ:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ ... فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

وقوله:

إنَّ السُّيوفَ غُدُوهًا وَرُوَاحَها تَرَكَتْ هَوَازِنَ مِثْلَ قَرنِ الأعْضَبِ

قال ويقول بعضهم: إنّ اللهَ وملائكتُه يصلون على النبي فيرفعون على شركة الابتداء ولا يعملون فيه «إنّ»؛ قال: وقد سمعت الفصحاء من المحرمين يقولون: إنَّ الحمدَ والنعمةُ لك والملكُ لا شريك لك.

وقال ابن عاشور: وأما قراءة أبي عمرو وحده (إنّ هذين) بتشديد نون (إن) وبالياء بعد ذال (هذين)، **فقال القرطبي** هي مخالفة للمصحف. وأقول: ذلك لا يطعن فيها؛ لأنها رواية صحيحة ووافقت وجهًا مقبولًا في العربية. ونزول القرآن بهذه الوجوه الفصيحة في الاستعمال ضرب من ضروب إعجازه لتجري تراكيبه على أفانين مختلفة المعاني متحدة المقصود، فلا التفات إلى ما رُوي من ادعاء أن كتابة (إنّ هاذان) خطأ من كاتب المصحف، وروايتهم ذلك عن أبان بن عثمان بن عفان عن أبيه، وعن عروة بن الزبير عن عائشة، وليس في ذلك سند صحيح. حسبوا أن المسلمين أخذوا قراءة القرآن من المصاحف وهذا تغفل، فإنّ المصحف ما كتب إلّا بعد أن قرأ المسلمون القرآن نيفًا وعشرين سنة في أقطار الإسلام، وما كتبت المصاحف إلا من حفظ الحفاظ، وبعد ذلك إلى اليوم، فلو كان في بعضها خطأ في الخط لما تبعه القراء، ولكان بمنزلة ما ترك من الألفات في كلمات كثيرة وبمنزلة كتابة ألف الصلاة والزكاة والحياة والربا-بالواو- في موضع الألف وما قرأوها إلا بألفاتها.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَأَجْمِعُوا۟ كَيْدَكُمْ﴾ [طه: ٦٤]

القراءات: قرأ أبو عمرو «فاجمعوا» بهمزة وصل بعد الفاء وفتح الميم على أنّه فعل أمر من «جمع»، وقرأ الباقون «فأجمعوا» بهمزة قطع مفتوحة مع كسر الميم على أنه فعل أمر من أجمع.

التوجيه: قال ابن جرير: وقرأ ذلك بعض قراء أهل البصرة (فاجمعوا كيدكم) بوصل الألف وترك همزها، من جمعت الشيء، كأنه وجهَّه إلى معنى، فلا تَدَعوا من كيدكم شيئًا إلا جئتم به. وكان بعض قارئ هذه القراءة يعتل فيما ذكر لي لقراءته ذلك كذلك بقوله (فتولى فرعون فجمع كيده)؛ والصواب في قراءة ذلك عندنا همز الألف من أجمع لإجماع الحجة من القراء عليه، وأن السحرة هم الذين كانوا به معروفين، فلا وجه لأن يقال لهم: أجمعوا ما دعيتم له مما أنتم به عالمون، لأن المرء إنما يجمع ما لم يكن عنده، ولم يكن ذلك يوم تزيد في علمهم بما كانوا يعملونه من السحر، بل كان يوم إظهاره، أو كان متفرقًا مما هو عنده، بعضه إلى بعض، ولم يكن السحر متفرقًا عندهم فيجمعونه. وأما قوله (فجمع كيده) فغير شبيه المعنى بقوله (فاجمعوا كيدكم) وذلك أن فرعون كان هو الذي يجمع ويحتفل بما يغلب به موسى مما لم يكن عنده مجتمعًا حاضرًا، فقيل: فتولى فرعون فجمع كيده.

قلتُ: هما قراءتان متواترتان، ومعنى قراءة «اجمعوا» ليس من جمع ما عندهم من السحر كما ظنّ ابن جرير، بل المراد كما **قال ابن عاشور:** التعاضد والتعاون، وأطلق على ذلك جمعًا تشبيهًا للشيء المختلف بالمفترق وهو مقابل قوله «فتنازعوا أمرهم».

فائدة: قال الزمخشري: قوله «فأجمعوا» بهمزة القطع بمعنى أزمعوه واجعلوه مجمعًا عليه، حتى لا تختلفوا ولا يتخلف عنه واحد منكم، كالمسألة المجمع عليها.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ ﴾ [طه: ٦٦]

القراءات: قرأ ابن ذكوان وروح «يخيل» بتاء التأنيث، وقرأ الباقون بياء التذكير.

التوجيه: قرئ «تخيل» بالتاء اعتبارًا بتأنيث لفظة «حبالهم»، ولفظة «عصيهم»، وقرئ بالياء «يخيل» اعتبارًا بأنّ تأنيثهما لفظي وغير حقيقي.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾ [طه: ٦٩]

القراءات: قرأ ابن ذكوان «تلقف» بفتح اللام وتشديد القاف ورفع الفاء على الاستئناف، وقرأ حفص بإسكان اللام وتخفيف القاف وجزم الفاء، وقرأ الباقون بفتح اللام وتشديد القاف وجزم الفاء، وقرأ البزي بتشديد التاء وصلًا بخلف عنه، وقرأ حمزة والكسائي وخلف العاشر «سحر» بكسر السين وإسكان الحاء وحذف الألف، وقرأ الباقون «ساحر» بفتح السين وإثبات الألف وكسر الحاء.

التوجيه: قال الرازي: قرئ «تلقف» بجزم الفاء وتشديد القاف أي فألقها تتلقفها، وقرئ بتشديد القاف وضم الفاء على معنى الحال أي ألقها متلقفة أو بالرفع على الاستئناف، وقرئ بسكون اللام مع تخفيف القاف أي تأخذ بفيها ابتلاعًا بسرعة.

قوله تعالى: كيد ساحر:

قال أبو حيان: «كيد ساحر» قرئ: سِحْر بكسر السين وإسكان الحاء بمعنى ذي سحر أو ذوي سحر أو هم لتوغلهم في سحرهم كأنهم السحر بعينه أو بذاته أو بَيَّن الكيد لأنه يكون سحرًا وغير سحر كما تبين المائة بدرهم ونحوه علم فقه وعلم نحو. وقرأ الجمهور ساحر اسم فاعل من سحر، وأفرد ساحر من حيث إنّ فعل الجميع نوع واحد من السحر وذلك الحبال والعصي، فكأنه صدر من ساحر واحد لعدم اختلاف أنواعه. **وقال الزمخشري:** لأن القصد في هذا الكلام إلى معنى الجنسية لا إلى معنى العدد، فلو جمع لخيِّل أن المقصود هو العدد ألا ترى أن قوله (ولا يفلح الساحر) أي هذا الجنس.

وقال ابن جرير: والقول في ذلك عندي أنّهما قراءتان مشهورتان متقاربتا المعنى، وذلك أن الكيد هو المكر والخدعة، فالساحر مكره وخدعته في سِحْرٍ يسحر، ومكر السحر وخدعته: تخييله إلى المسحور على خلاف ما هو به حقيقته، فالساحر كائد

بالسحر، والسحر كائد بالتخييل، فإلى أيهما أضفت الكيد فهو صواب. وقد ذكر عن بعضهم أنه قرأ (كيد سحر) بنصب كيد. ومن قرأ ذلك كذلك، جعل «إنّما» حرفًا واحدًا وأعمل صنعوا في كيد وهذه قراءة لا أستجيز القراءة بها لإجماع الحجة من القراء على خلافها.

وقال الشنقيطي: قرئ «تلقف» بفتح اللام وتشديد القاف وسكون الفاء، وهو مضارع تلقف، وأصله تتلقف بتاءين فحذفت إحداهما تخفيفًا، كما أشار إليه في الخلاصة بقوله:

وما بتاءين ابتد قد يقتصر فيه على تا كتبين العبر

والمضارع مجزوم؛ لأنه جزاء الطلب في قوله «أَلْقِ»، وجمهور علماء العربية على أن الجزم في نحو ذلك بشرط مقدر دلّت عليه صيغة الطلب، وتقديره هنا: إن تلق ما في يمينك تلقف ما صنعوا، وقرأه البزي عن ابن كثير كالقراءة التي ذكرنا، إلا أنه يشدد تاء تلقف وصلًا. ووجه تشديد التاء هو إدغام إحدى التاءين في الأخرى، وهو جائز في كل فعل بدئ بتاءين كما هنا، وأشار إليه في الخلاصة بقوله:

وحيّ افكك وادغم دون حذر كذاك نحو تتجلى واستتر

ومحل الشاهد منه قوله نحو «تتجلى» ومثاله في الماضي قوله:

تولى الضجيج إذا ما التذها خصرًا عذب المذاق إذا ما تابع القبل

أصله تتابع، وقرأه ابن ذكوان عن ابن عامر كالقراءة المذكورة للجمهور إلا أنه يضم الفاء، فالمضارع على قراءته مرفوع ووجه رفعه أنّ جملة الفعل حال، أي: ألق بما في يمينك في حال كونها متلقفة ما صنعوا أو مستأنفة، وعليه فهى خبر مبتدأ محذوف أي مخففة مع الجزم، مضارع لقفه بكسر القاف يلقفه، بفتحها، ومعنى القراءتين واحد؛ لأن معنى تلقفه ولقفه إذا تناوله بسرعة والمراد بقوله: «تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا» على جميع القراءات أنها تبتلع كل ما زوروه وافتعلوه من الحبال والعصي التي خيلوا للناس أنها تسعى، وصنعهم

في قوله تعالى «ما صنعوا» واقع في الحقيقة على تخييلهم إلى الناس بسحرهم أنّ الحبال والعصي تسعى لا على نفس الحبال والعصي لأنها من صنع الله تعالى. ومن المعلوم أنّ كل شيء كائنًا ما كان بمشيئته تعالى الكونية القدرية.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾ [طه: ٧٧]

القراءات: قرأ نافع وابن كثير وأبو جعفر «آسر» بهمزة وصل تسقط في الدرج، وقرأ الباقون «أسر» بهمزة قطع مفتوحة تثبت في الحالين. وقرأ حمزة «لا تخف» بحذف الالف التي بعد الخاء وجزم الفاء، وقرأ الباقون «لا تخاف» بإثبات الألف ورفع الفاء.

التوجيه: قوله تعالى «أسر» سيأتي الكلام عليه بعدُ إن شاء الله.

قوله تعالى «لا تخاف» **قال ابن جرير:** وأعجب القراءتين إليّ أنْ أقرأ بها (لا تخاف) على وجه الرفع لأن ذلك أفصح اللغتين، وإن كانت الأخرى جائزة، وكان بعض نحويي البصرة يقول: معنى قوله (لا تخاف دركًا) اضرب لهم طريقًا لا تخاف فيه دركًا، قال: وحذف فيه كما تقول: زيد أكرمت وأنت تريد أكرمته، وكما تقول (واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئًا)، أي لا تجزي فيه وأما نحويو الكوفة فإنهم ينكرون حذف فيه إلّا في المواقيت، لأنه يصلح فيها أن يقال قمت اليوم وفي اليوم، ولا يجيزون ذلك في الأسماء.

قال الشنقيطي: على قراءة حمزة «لا تخف» بالجزم، ففي قوله «لا تخشى» من غير حذف الألف إشكال، وأجيب عنه من ثلاثة أوجه:

الأول- أن (ولا تخشى) مستأنف خبر مبتدأ محذوف تقديره: وأنت لا تخشى، أي: ومن شأنك أنك آمن لا تخشى.

والثاني- أن الفعل مجزوم والألف ليست هي الألف التى هي في موضع لام الكلمة، ولكنها زيدت للإطلاق من أجل الفاصلة، كقوله ﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾ [الأحزاب: ٦٧]، وقوله ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب: ١٠]

والثالث- أن إشباع الحركة بحرف مدّ يناسبها أسلوب معروف من أساليب اللغة العربية كقول عبد يغوث بن وقّاص الحارثي:

وتضحك مني شيخة عبشمية كأن لم ترا قبلي أسيرا يمانيا

وقول الراجز:

إذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق

فالاصل في البيت **الأول-** كأن لم ترَ، ولكن الفتحة أشبعت، والأصل في **الثاني-** ولا ترضها، ولكن الفتحة أشبعت. وإشباع الفتحة بأ لف في هذه الأبيات وأمثالها مما لم نذكره ليس لضرورة للشعر، لتصريح علماء العربية بأنه أسلوب عربي معروف. ويؤيد ذلك أنه مسموع في النثر، كقولهم في النثر: كلكال، وخاتام، وداناق، يعنون: كلكلًا وخاتمًا ودانقًا.

وقال أبو حيان: قوله «ولا تخشى» أنت ولا قومك غرقًا، وعطفه على قراءة الجمهور «لا تخاف» ظاهر وأمّا على قراءة «لا تخف» بالجزم، فخرّج على أنّ الألف جئ بها لأجل أواخر الآي فاصلةً نحو ﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾ [الأحزاب: ٦٧]، وعلى إنه إخبار مستأنف أي وأنت «لا تخشى» وعلى أنّه مجزوم بحذف الحركة المقدرة على لغة من قال: ألم يأتيك وهي لغة قليلة.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ قَدۡ أَنجَيۡنَٰكُم مِّنۡ عَدُوِّكُمۡ وَوَٰعَدۡنَٰكُمۡ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنَ وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَنَّ وَٱلسَّلۡوَىٰ ﴿٨٠﴾ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ وَلَا تَطۡغَوۡاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيۡكُمۡ غَضَبِي وَمَن يَحۡلِلۡ عَلَيۡهِ غَضَبِي فَقَدۡ هَوَىٰ﴾ [طه: ٨٠ - ٨١]

القراءات: «أنجيناكم، واعدناكم، ما رزقناكم» قرأ حمزة والكسائي وخلف العاشر بتاء المتكلم من غير ألف، وقرأ الباقون بنون العظمة مفتوحة وألف بعدها، وقرأ أبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب «ووعدناكم» بحذف الألف التي بعد الواو، والباقون بإثباتها، «فيحل ومن يحلل» قرأ الكسائي بضم الحاء من «فيحل» واللام الأولى من «يحلل» وقرأ الباقون بكسرهما [أي الحاء واللام].

التوجيه: قال الرازي: قرئ «فيحل» بكسر الحاء على معنى الوجوب من حلّ الدين إذا وجب أداؤه، ومنه قوله ﴿حَتَّىٰ يَبۡلُغَ ٱلۡهَدۡيُ مَحِلَّهُۥ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وقرئ بضمها بمعنى النزول (أي كما في قولنا حلّ بالمكان يَحُلّ إذا نزل)، **وقال القرطبي:** قيل هما لغتان، وحكى أبو عبيدة وغيره: أنه يقال حَلّ يحِلّ إذا وجب، وحَلّ يَحُلّ إذا نزل، وقال الفراء: الضم من الحلول بمعنى الوقوع، والكسر من الوجوب، والمعنيان متقاربان، إلاّ أنّ الكسر أولى، لأنهم قد أجمعوا على قوله ﴿وَيَحِلُّ عَلَيۡهِ عَذَابٞ مُّقِيمٞ﴾ [هود: ٣٩].

قلتُ: قراءة التاء «أنجيتكم، رزقتكم» تفيد تعيين الفاعل، وأنّه وحده سبحانه الذي له المنّة والفضل على عباده، وقراءة «واعدتكم» تفيد عظيم شرف ذلك الميعاد، فهو من الجليل العظيم سبحانه، وقراءة النون «أنجيناكم، واعدناكم، رزقناكم» تفيد عظيم فضل الله ومزيد تفضله في ذلك؛ فإنّ نون العظمة تدل على التعظيم، وأمّا الفارق بين قراءة «واعدناكم»، فقد تقدم في سورة البقرة الكلام على «واعدنا»، و«وعدنا».

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالَ هُمْ أُولَآءِ عَلَىٰٓ أَثَرِى ﴾ [طه: ٨٤]

القراءات: «على أثرى» قرأ رويس بكسر الهمزة وسكون الثاء، والباقون بفتحهما.

المعنى: قال في لسان العرب الأثَرَ بقية الشيء وخرجت في إِثْره وفي أَثَره أي بعده والأَثَر بالتحريك ما بقي من رسم الشيء.

التوجيه: قال في لسان العرب: يقال خرجتُ في أَثَره وإِثْرِه وجاء في أَثَره وإِثْره، **قلتُ:** ومعنى كلامه أنهما لغتان بمعنى واحد والذي يظهر لي -والله أعلم- أنهما وإن كانتا لغتين بمعنى واحد إلّا أنّ كل واحدة منهما تفيد معنىً، فقراءة «أَثَري» بفتح الهمزة والثاء تفيد أنّ موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ قد أقام في قومه سنن الخير التى بقيت معالمها ليهتدوا بهِ في غيابه كما يترك البعير الأثر في الرمال التى يسير فيها فيستدل بآثاره على مسيره وطريقه وقراءة «إثرى» بكسر الهمزة وسكون الثاء تدل على أنّ موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ قد ترك قومه وقد تميزت طريقه وسننه بيضاء نقية وخلصت من شوائب البدع والضلالات كما يخلص اللبن من السمن، فسبحان من هذا كلامه، فما أريد أن أقرره في هذا الكتاب أنّ كل قراءة تفيد معنىً جميلًا زائدًا حتى ولو كانت القراءتان لغةً بمعنىً واحد فما ظهر لي سطرته وما جهلته لا يمنعني جهلي بوجهه من إثبات تلك الحقيقة، والله المستعان على فهم كتابه والعمل بأحكامه وهو المسئول أن يجعلنى من أهل القرآن وأن يغفرلي ويرحمنى ويتوب علىَّ وأن يجعل اشتغالي بكتابه سببًا لذلك، اللهمّ آمين.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالُوا۟ مَآ أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلْكِنَا وَلَٰكِنَّا حُمِّلْنَآ أَوْزَارًا مِّن زِينَةِ ٱلْقَوْمِ ﴾ [طه: ٨٧].

القراءات: «حملنا» قرأ نافع وابن كثير وابن عامر وحفص وأبو جعفر ورويس بضم الحاء وكسر الميم المشددة، وقرأ الباقون بفتح الحاء والميم مخففة.

التوجيه: قال الرازي: قرئ «حملنا» بتخفيف الميم ومعناه حملنا مع أنفسنا ما كنا استعرناه من القوم، وقرئ بالتشديد «حملنا» ففيه وجوه:

(أ) أحدها: أن موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ حملهم على ذلك أي أمرهم باستعارة الحلي والخروج بها، فكأنه ألزمهم ذلك.

(ب) جعلنا كالضامن لها إلى أن نؤديها إلى حيث يأمرنا الله.

(جـ) أنّ الله تعالى حمّلهم ذلك على معنى أنه ألزمهم فيه حكم المغنم أما الأوزار فهي الأثقال ومن ذلك سمّي الذنب وزرًا لأنّه ثقل، ثمّ فيه احتمالات:

(أ) أنه لكثرتها كانت أثقالًا.

(ب) أنّ المغانم كانت محرمة عليهم فكان يجب عليهم حفظها من غير فائدة فكانت أثقالًا.

(جـ) المراد بالأوزار الآثام والمعنى حملنا آثامًا. رُوي في الخبر أنّ هارون عَلَيْهِ السَّلَامُ قال إنها نجسة فتطهروا منها وقال السامري: إنّ موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ إنما احتبس عقوبةً بالحلي، فيجوز أن يكونوا أرادوا هذا القول وقد يقول الإنسان للشيء الذي يلزمه رده: هذا كله إثم وذنب.

(د) أنّ ذلك الحلي كان القبط يتزينون به في مجامع لهم يجري فيها الكفر لا جرم أنها وصفت بكونها أوزارًا كما يقال مثله في آلات المعاصي.

وقال ابن جرير: والقول عندي في ذلك أنهما قراءتان مشهورتان متقاربتا المعنى، لأنّ القوم حملوا، وأنّ موسى قد أمرهم بحمله، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب الصواب.

قلتُ: قد اختار رَحِمَهُ اللَّهُ في قراءة «حُملنا» على ما لم يسمّ فاعله أنّ موسى هو الذي أمرهم بذلك، وليس هذا بظاهر، بل الظاهر خلافه لقولهم «أوزارًا» كما أنهم لم تكن تحل لهم الغنائم.

قال تعالى: ﴿ قَالُوا مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلْكِنَا وَلَكِنَّا حُمِّلْنَا أَوْزَارًا مِّن زِينَةِ الْقَوْمِ ﴾ [طه: ٨٧]

القراءات: قرأ نافع وعاصم وأبو جعفر بفتح الميم (بمَلكنا)، وقرأ حمزة والكسائي وخلف العاشر بضمها، وقرأ الباقون بكسرها.

التوجيه: قال ابن جرير: كلمة «بملكنا» بفتح الميم وضمها بمعنى واحد، وهو بقدرتنا وطاقتنا، غير أنّ أحدهما مصدر والآخر اسم، وأما الكسر فهو بمعنى ملك الشيء وكونه للمالك.

وقال ابن عاشور بعد أن ذكر القراءات الثلاث: وهي وجوه ثلاثة في هذه الكلمة، ومعناها: بإرادتنا واختيارنا، فاختار أنّ المعنى واحد على الوجوه الثلاثة.

قال تعالى: ﴿ قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِيٓ ﴾ [طه: ٩٤]

القراءات: «يبنؤم» قرأ ابن عامر وشعبة وحمزة والكسائي وخلف العاشر بكسر الميم، والباقون بفتحها.

التوجيه: قال الرازي: قرئ «يا ابن أُمِّ» بكسر الميم والإضافة، ودلت كسرة الميم على الإضافة، وقرئ بالفتح، وتقديره: يا ابن أُمَّاه.

وقال ابن عاشور: قرئ «يا ابن أمَّ» بفتح الميم، وقرئ بكسرها، وأصله يا ابن أمي، فحذفت ياء المتكلم تخفيفًا، وهو حذف منادى مخصوص بالنداء، والقراءتان وجهان في حذف ياء المتكلم المضاف إليها لفظ «أمّ» ولفظ «عَمّ» في النداء.

قال تعالى: ﴿ قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِۦ ﴾ [طه: ٩٦]

القراءات: «تبصروا به» قرأ حمزة والكسائي وخلف العاشر بتاء الخطاب، والباقون بياء الغيب.

التوجيه: قراءة «تبصروا» بالتاء على أنه خطابٌ من السامري لموسى عَلَيْهِ السَّلَامُ لمّا لامه على صنعه للعجل وعبادته والمعنى: بصرتُ بما لم تروه أيها المخاطبون، وقرئ بالياء على الغيبة، فالقراءتان متكاملتان تفيدان أنّ السامري أخبر برؤيته ما لم يره أحدٌ من بني إسرائيل غيره سواءٌ موسى الذي خاطبه أو غيره، وقد يستدل بالقراءة الأولى مَنْ حمل المعنى على رؤية القلب، لا رؤية البصر؛ لأنّ موسى قد رأى جبريل، فكيف يدّعي السامري أنّه رأى ما لم يره موسى، فالمراد إذًا أنّه رأى رأيًا وأبصر حقًّا - زعم - لم يبصره غيره، وقد يجاب على ذلك بأنّ الأصل في «أبصرت» والظاهر منها هو بصر العين، فلعلّه زعم أنّه رأى شيئًا تحت فرس المَلَك أو معه لم يره موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وقد أشار ابن جرير رَحِمَهُ اللَّهُ إلى مثل ذلك.

قال ابن جرير: والقول في ذلك عندي أنهما قراءتان معروفتان، قد قرأ بكل واحدة منهما علماء من القراء مع صحة معنى كل واحدة منهما، وذلك أنه جائز أن يكون السامريّ رأى جبريل، فكان عنده ما كان بأن حدثته نفسه بذلك أو بغير ذلك من الأسباب أنّ تراب حافر فرسه الذي كان عليه يصلح لما حدث عنه حين نبذه في جوف العجل، ولم يكن علم ذلك عند موسى ولا عند أصحابه من بني إسرائيل، فلذلك قال لموسى: (بصرت بما لم تبصروا به)، أي علمت بما لم تعلموا به وأما إذا قرئ (بصرت بما لم يبصروا به) بالياء، فلا مؤنه فيه؛ لأنه معلوم أنّ بني إسرائيل لم يعلموا ما الذي يصلح له ذلك التراب.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا لَّن تُخْلَفَهُۥ ۖ وَٱنظُرْ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا ۖ لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ﴾ [طه: ٩٧].

القراءات: «لن تخلفه» قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب بكسر اللام، وقرأ الباقون بفتح اللام.

«لنحرقنه» قرأ ابن وردان بفتح النون وإسكان الحاء وضم الراء مخففة، وقرأ ابن جماز بضم النون وإسكان الحاء وكسر الراء مخففة والباقون بضم النون وفتح الحاء وكسر الراء مشددة.

التوجيه: قال الرازي: قرئ «لن تخلفه» بفتح اللام أي لن تُخلَف ذلك الوعد، أي سيأتيك به الله ولن يتأخر عنك، وهو اختيار أبي عبيد كأنه قال موعدًا حقًا لا خلف فيه، وقرئ بكسر اللام أي تجئ إليه ولن تغيب عنه ولن تتخلف عنه. **وقال القرطبي:** لقراءة «تخلِفه» بكسر اللام معنيان:

(أ) ستأتيه ولن تجده مخلفًا، كما تقول: أحمدته إذا وجدته محمودًا.

(ب) على التهديد أي لا بد لك من أن تصير إليه.

وقال ابن عاشور: وقرئ «لن تخلفه» بكسر اللام مضارع أخلف، وهمزته للوجدان، يقال: أخلف الوعد إذا وجده مخلفًا، وإمّا على جعل السامري الذي بيده إخلافه الوعد وأنه لا يخلفه، وذلك على طريق التهكم تبعًا للتهكم الذي أفاده لام الملك -أي في قوله «لك».

وقال الرازي: قرئ «لنحرقنه» بضم النون وتشديد الراء، ومعناه: لنحرقنّه بالنار، وقرئ بفتح النون وضم الراء خفيفة بمعنى لنبردنّه.

وقال القرطبي: قرئ «لنحرقنه» بضم النون وشد الراء من حرّق يحرّق، وقرئ بضم النون وسكون الحاء وتخفيف الراء من أحرقه يُحرقه، وقرئ بفتح النون وضم الراء خفيفة من حرقت الشئ أحرقه حرقًا بمعنى بردته وحككتُ بعضه ببعض، ومنه قولهم: حَرَقَ نابه يحرِقه ويَحرُقه أي سحقه حتي سُمع له صريف، فمعنى هذه القراءة لنبردنّه بالمبارد، ويُقال للمبرد المِحْرَق، والقراءتان الأوليان معناهما الحرق بالنار، ويمكن جمع ذلك فيه، **قال السدي:** ذبح العجل فسال الدم منه كما يسيل من العجل إذا ذُبح ثمّ بَرَد عظامه بالمبرد وحرقه، وفي قراءة ابن مسعود «لنذبحنّه ثمّ لنحرقنّه»، واللحم والدم إذا أحرقا صارا

رمادًا فيمكن تذريته في اليمّ، فأمّا الذهب، فلا يصير رمادًا، وقيل عرف موسى ما صيرّ به الذهب رمادًا، وكان ذلك من آياته.

وقال الألوسي: قرئ «لنحرقنه» مخففًا من أحرق رباعيًا، فإنّ الإحراق شائع فيما يكون بالنار، وهذا ظاهر في أنه صار ذا لحم ودم، وكذا ما في مصحف أُبي وعبد الله «لنذبحنه ثمّ لنحرقنه» وجوز أبو علي أن يكون نحرّق مبالغة في حرق الحديد حرقًا بفتح الراء إذا برده بالمبرد ويؤيده قراءة بعض القراء «لَنَحْرُقَنَّهُ» بفتح النون وسكون الحاء وضم الراء، فإنّ حرق يُحرق بالضم مختص بهذا المعنى كما قيل، وهذا ظاهر في أنه لم يصر ذا لحم ودم، بل كان باقيًا على الجمادية، وزعم بعضهم أنه لا بُعْد على تقدير كونه حيًا في تحريقه بالمبرد إذ يجوز خلق الحياة في الذهب مع بقائه على الذهبية عند أهل الحق، وقال بعض القائلين بأنه صار حيوانًا ذا لحم و دم: إنّ التحريق بالمبرد كان للعظام وهو كما ترى، وقال النسفي: تفريقه بالمبرد طريق تحريقه بالنار، فإنّه لا يفرق الذهب إلّا بهذا الطريق، وجوز على هذا أن يقال: إنّ موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ حرقه بالمبرد ثمّ أحرقه بالنار، وتعقب بأن النار تذيبه وتجمعه ولا تحرقه وتجعله رمادًا، فلعل ذلك كان بالحِيَل الإكسيرية أو نحو ذلك.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ﴾ [طه: ١٠٢]

القراءات: قرأ أبو عمرو «ننفخ» بفتح نونه الأولى وضم فائه، وقرأ الباقون «ينفخ» بضم الياء وفتح الفاء.

التوجيه: قال الألوسي: «ننفخ» بنون العظمة على إسناد الفعل إلى الآمر به وهو الله سبحانه تعظيمًا للنفخ؛ لأن ما يصدر من العظيم عظيم أو للنافخ بجعل فعله بمنزلة فعله تعالى، وهو إنما يقال لمن له مزيد اختصاص وقرب مرتبه.

وقال ابن جرير: والذي أختار في ذلك من القراءة «يوم ينفخ» بالياء على وجه ما لم يسمّ فاعله؛ لأن ذلك هو القراءة التي عليها قرّاء الأمصار»، وإن كان للذي قرأ أبو عمرو وجه غير فاسد.

قلتُ: هي قراءة متواترة، **وقال ابن عاشور:** وأسند النفخ إلى الله باعتبار أنه الآمر به، مثل قولهم: بنى الأمير القلعة.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢]

القراءات: قرأ ابن كثير «فلا يخف» بحذف الألف مع جزم الفاء، وقرأ الباقون «فلا يخاف» بإثبات الألف ورفع الفاء.

التوجيه: قال ابن عاشور قراءة الجمهور «فلا يخافُ» على أنّ الجملة استئناف غير مقصود بها الجزاء، كأنّ انتفاء خوفه أمر مقرر لأنه مؤمن ويعمل الصالحات، وقرأه ابن كثير بصيغة الجزم على أنّ الكلام نهي مستعمل في الانتفاء، وأشار الطيبي إلى أنّ قراءة الجمهور توافق قوله تعالى ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا﴾ [طه: ١١١] في أنّ كلتا الجملتين خبرية، وقراءة ابن كثير تفيد عدم التردد في حصول أمنه من الظلم والهضم، أي في قراءة الجمهور خصوصية لفظية، وفي قراءة ابن كثير خصوصية معنوية.

قال الشنقيطي: وقرأ هذا الحرف عامة السبعة ما عدا ابن كثير ﴿فَلَا يَخَافُ﴾ بضم الفاء وبألف بعد الخاء مرفوعًا و «لا» نافية، أي: فهو لا يخاف، أو فإنه لا يخاف. وقرأه ابن كثير «فلا يخف» من غير ألف بعد الخاء، وعليه ف «لا» ناهية جازمة للمضارع. **قول القرطبي:** في تفسيره: إنه على قراءة ابن كثير مجزوم، لأنه جواب لقوله (وَمَنَ يعمل) غلط منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأن الفاء في قوله (فلا يخافُ) مانعة من ذلك والتحقيق هو ما ذكرنا من

أن «لا» ناهية على قراءة ابن كثير، والجملة الطلبية جزاء الشرط، فيلزم اقترانها بالفاء لأنها لا تصلح فعلًا للشرط، كما قدمناه مرارًا.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ ۗ وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ ۖ﴾ [طه: ١١٤].

القراءات: قرأ يعقوب «نقضي» بنون مفتوحه وضاد مكسورة وياء مفتوحة بعدها وقرأ الباقون «يُقضَى» بياء مضمومة وضاد مفتوحة بعدها ألف. قرأ يعقوب «وحيه» بنصب الياء، والباقون برفع الياء.

التوجيه: قرئ «نقضي» بالنون والياء في آخره، «وحيَه» بنصب الياء على أنه مفعول به للدلالة على عظمة الله وعظيم قدره وعظم قدر ما أوحاه إلى رسوله ﷺ وقرئ بالياء المضمومة والألف في آخره على البناء للمفعول «يُقضى» ورفع «وحيه» على أنه نائب فاعل للدلالة على عظيم شأن أمر الوحي فالبناء للمفعول يدل على التعظيم والتفخيم.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ﴾ [طه: ١١٦]

القراءات: قرأ ابن جماز «للملائكة اسجدوا» بضم التاء وابن ورادن بوجهين الأول ضم التاء، والثاني إشمام كسرتها الضم، والباقون بكسرها.

التوجيه: قراءة «للملائكة» بكسر التاء على الأصل فاللام حرف جر وكلمة «الملائكة» مجرورة بالكسرة، وقراءة «للملائكة اسجدوا» بضم التاء وجهها اتباع التاء حركة الضم على الجيم تخفيفًا لثقل الانتقال من الكسرة إلى الضمة وهي لغة أزد شنئوة في اليمن، فهم يتبعون الضمة الضمة وكلمة «الملائكة» على هذه القراءة مجروره بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الاتباع.

تنبيه: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[البقرة: ٣٠]، قرأ الجميع كلمة «الملائكة» بالكسرة وجهًا واحدًا؛ لأن كسرة التاء تليها كسرة همزة القطع «إني».

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَضْحَىٰ﴾ [طه: ١١٩]

القراءات: «وإنك لا تظمأ» وقرأ نافع وشعبة بكسر الهمزة، والباقون بفتحها.

التوجيه: قال أبو حيان: قرأ نافع وشعبة بكسر الهمزة «إنّي»، وقرأ الجمهور بفتحها، فالكسر عطف على «إنّ لك»، والفتح عطف على المصدر المنسبك من أن لا تجوع، أي إنّ لك انتفاء جوعك وانتفاء ظمئك، وجاز عطف «أنك» على «أَنْ» لاشتراكهما في المصدر ولو باشرتها إنَّ المكسورة لم يجز ذلك وإن كان على تقديرها؛ ألا ترى أنها معطوفة على اسم «إنّ» وهو أن لا تجوع لكنه يجوز في العطف ما لا يجوز في المباشرة.

وقال القرطبي: قرئ بفتح الهمزة عطفًا على «ألاّ تجوع» ويجوز أن يكون في موضع رفع عطفًا على الموضع، والمعنى: ولك أنك لا تظمأ فيها، وقرئ بالكسر على الاستئناف أو على العطف على «إنّ لك»

وقال ابن جرير: وقوله (وأنّك لا تظمأ فيها) اختلفت القراء في قراءتها، فقرأ ذلك بعض قراء المدينة والكوفة بالكسر، «وإنّك» على العطف على قوله (إنّ لك). وقرأ ذلك بعض قراء المدينة وعامة قراء الكوفة والبصرة «وأنّك» بفتح ألفها عطفا بها على «أَنْ» التي في قوله (أن لا تجوع فيها)، ووجهوا تأويل ذلك إلى أنّ لك هذا وهذا، فهذه القراءة أعجب القراءتين إليَّ؛ لأن الله تبارك وتعالى ذكره وعد ذلك آدم حين أسكنه الجنة، فكون ذلك بأن يكون عطفًا على أن لا تجوع أولى من أن يكون خبر مبتدأ، وإن كان الآخر غير بعيد من الصواب.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمِنْ ءَانَآئِ ٱلَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ ٱلنَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَىٰ﴾ [طه: ١٣٠]

القراءات: «لعلك ترضى» قرأ شعبة والكسائي بضم التاء، والباقون بفتح التاء.

التوجيه: قال ابن عاشور: قرئ «لعلك ترضى» بفتح التاء بصيغة البناء للفاعل، أي رجاء لك أن تنال من الثواب عند الله، ما ترضي به نفسك، ويجوز أن يكون المعنى: لعلّ في ذلك المقدار الواجب من الصلوات ما ترضي به نفسك دون زيادة في الواجب رفقًا بك وبأمتك، ويبينه قوله ﷺ «**وجعلت قرة عيني في الصلاة**»، وقرئ «ترضى» بضم التاء أي يرضيك ربك، وهو محتمل للمعنيين.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [طه: ١٣١]

القراءات: «زهرة» قرأ يعقوب بفتح الهاء، والباقون بإسكانها.

التوجيه: قال الرازي: قرئ «زهرة» بفتح الهاء، على معنى الزهرة بسكون الهاء بعينه، وهو الزينة والبهجة كما جاء في الجهرة قرئ «أرنا الله جهرة» بسكون الهاء وفتحها، أو أن يكون جمع زاهر وصفًا لهم بأنّهم زهرة هذه الدنيا لصفاء ألوانهم وتهلل وجوههم بخلاف ما عليه الصلحاء من شحوب الألوان والتقشف في الثياب.

وقال الألوسي: قرئ «زهرة» بفتح الهاء وهي لغة كالجَهَرة في الجهرة، وفي المحتسب لابن جني: مذهب أصحابنا في كل حرف حلق ساكن بعد فتحه أنه لا يحرك إلّا على أنه لغة كنهر ونَهَر وشَعْر وشَعَر، ومذهب الكوفيين أنه يطرد تحريك الثاني لكونه حرفًا حلقيًا وإن لم يُسمع ما لم يمنع منه مانع كما في لفظ نحو لأنه لو حرك قلب الواو ألفًا، وجوز الزمخشري كون زهرة بالتحريك جمع زاهر ككافر وكَفَرَة وهو وصف لأزواجًا، أي أزواجًا من الكفرة زاهرين بالحياة الدنيا لصفاء ألوانهم مما يلهون ويتنعمون وتهلل وجوههم وبهاء زيهم بخلاف ما عليه المؤمنون والصلحاء من شحوب الألوان والتقشف في الثياب.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَوَلَمْ تَأْتِهِم بَيِّنَةُ مَا فِي الصُّحُفِ الْأُولَىٰ﴾ [طه: ١٣٣]

القراءات: «أو لم تأتهم» قرأ ابن كثير وابن عامر وشعبة وحمزة والكسائي وخلف العاشر وابن وردان بخلف عنه «يأتهم» بياء التذكير، والباقون بتاء التأنيث وهو الوجه الثاني لابن وردان.

التوجيه: قال ابن عاشور: قرئ بالياء؛ لأنّ تأنيث «بينة» غير حقيقي، وأصل الإسناد التذكير لأنّ التذكير ليس علامة ولكنه الأصل في الكلام، وقرئ «تأتهم» بتاء المضارع للمؤنث.

قلتُ: يحتمل أن يقال: وجه قراءة الياء أنّ البينة هي القرءان وهو مذكر اللفظ، وكذا لو قلنا: البينة هي الكتاب.